



Engineering Smart Democracy in Libya: From Constitution Digitization and Activating the Sovereign Button to the Meritocratic State

Dr. Ismail Faraj Al-Dhuwaibi*

Libyan Laboratory for Policy Engineering and Governance, Libya

هندسة الديمقراطية الذكية في ليبيا من رقمنة الدستور وتفعيل الزر السيادي إلى دولة الاستحقاق

د. إسماعيل فرج الذويبي*
المختبر الليبي لهندسة السياسات والحوكمة، ليبيا

*Corresponding author: ismaildawibi@gmail.com

Received: August 14, 2026

Accepted: September 25, 2026

Published: October 13, 2026



Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study presents an innovative engineering approach to transition from traditional governance systems reliant on human mediation to smart sovereignty frameworks. The paper aims to address the dilemma of political alienation by introducing an operational model termed the "Sovereign Button." This model systematically reduces political transaction costs by encoding axiological values into an immutable algorithmic core. Drawing upon the Organization for Economic Co-operation and Development framework (OECD, 2024) regarding real-time responsiveness, and the International Telecommunication Union standards (ITU, 2024) for sovereign data protection, the study concludes that transitioning toward a digital meritocratic state necessitates transcending rigid constitutional frameworks in favor of an evolutionary algorithmic constitutionalism. This paradigm shift mitigates existential alienation (Frankl, 1946) and establishes a novel form of cumulative legitimacy grounded in the actual, real-time cadence of sovereign performance, thereby redefining the social contract through digital mechanisms that ensure enforced justice and prevent the arbitrary deviation of authority.

Keywords: Digital Sovereignty, Sovereign Button, Axiological Core, Evolutionary Constitutionalism, Meritocratic State.

المخلص

تتناول هذه الدراسة مقارنة هندسية مبتكرة للتحويل من أنظمة الحوكمة التقليدية القائمة على الوساطة البشرية إلى أنظمة السيادة الذكية، تهدف الورقة إلى معالجة معضلة الاستلاب السياسي عبر تقديم نموذج تشغيلي يسمى الزر السيادي، الذي يعتمد على تقليص تكلفة المعاملات السياسية بتشفير القيم الأخلاقية في كود برمجي صلب، وبالأستناد إلى رؤية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2024) حول الاستجابة اللحظية، ومعايير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU, 2024) في حماية البيانات السيادية، تخلص الدراسة إلى أن الانتقال نحو دولة الاستحقاق الرقمي يتطلب تجاوز الأطر الدستورية الجامدة نحو دستورية خوارزمية تطويرية تنهي حالة الاغتراب الوجودي (Frankl, 1946)، وتؤسس لنمط جديد من الشرعية التراكمية القائمة على التواتر الفعلي للأداء السيادي اللحظي، وهو ما يعيد صياغة العقد الاجتماعي بوسائل رقمية تضمن العدل الجبري وعدم انحراف السلطة..

الكلمات المفتاحية: السيادة الرقمية، الزر السيادي، النواة الأخلاقية، الدستورية التطورية، دولة الاستحقاق.

المقدمة:

من جسر الخوف إلى استعادة السيادة (تفكيك احتكار الوساطة) تنطلق هذه الدراسة من فرضية استثنائية تقرر أن الأزمة السياسية في الدول النامية وفي ليبيا على وجه الخصوص، ليست أزمة نصوص دستورية بقدر ما هي أزمة وساطة تشغيلية، إن ما نطلق عليه جسر الخوف هو تلك المسافة الفاصلة بين المواطن وحقه، التي يحتكرها الوسطاء (سواء كانوا أحزاباً تقليدية، أو تشكيلات اجتماعية، أو بيروقراطية معقدة) "إن الثقة في المؤسسات العامة لم تعد تتوقف على كفاءة الخدمة فحسب، بل على قدرة النظم على الاستجابة اللحظية لتطلعات المواطنين". (OECD, 2024).

لقد أثبت الاقتصاد السياسي أن تعقيد الإجراءات ليس نتاجاً للصدفة بل هو أداة لخلق ريع سياسي للوسطاء، فكلما زادت صعوبة الوصول إلى الخدمة أو العدالة زادت حاجة المواطن للوسيط، إن هذه الحالة تمثل تجسيدا لما وصفه إريك فروم في كتابه (المجتمع السليم) بالاستلاب الهيكلي، حيث يصبح الفرد مغترباً عن الدولة التي يُفترض أنها تمثله.

من الناحية الاقتصادية تتبنى الدراسة رؤية رونالد كوز حول تكلفة المعاملات، معتبرة أن الزر السيادي المقترح هو الأداة التقنية لخفض هذه التكلفة إلى الصفر من خلال قتل الوسيط، إن هذه المقاربة لا تسعى لرقمنة الفساد القائم، بل لإعادة هندسة الجمهورية وفق مبادئ السيادة التكنولوجية، حيث يتحول الكود التأسيسي إلى قانون طبيعي مبرمج لا يقبل التأويل أو الوساطة.

لذا فإن السؤال المنهجي الذي تطرحه الورقة ليس: كيف نكتب دستوراً؟ بل: كيف نبرمج دولة تمنح المواطن حق تفعيل سيادته بضغطة زر دون الحاجة لاستجداء الوسطاء؟ إننا لا نقدم هنا برنامجاً سياسياً بل بروتوكولاً وجودياً لإنهاء عصر الاغتراب وتأسيس جمهورية الاستحقاق.

إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية في الفجوة البنوية بين النصوص الدستورية المكتوبة والواقع المعاش، مما ولد حالة من الاغتراب السياسي حيث يشعر الفرد أن الدولة كيان ميكانيكي منفصل عن إرادته، وإن سيطرة الوسطاء على مفاصل القرار أدت إلى استلاب سيادي جعل المواطن مجرد رقم في سجلات البيروقراطية.

السؤال الجوهرى: كيف يمكن للهندسة البرمجية والسيادة الرقمية إعادة ربط المواطن بدولته وكسر طوق الاستلاب السياسي عبر تحويل الإرادة الشعبية من وعود انتخابية إلى أكواد تشغيلية نافذة تنهي عصر الاغتراب الوجودي؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن دمج مبادئ السيادة التكنولوجية في صلب الدستور وتحويله إلى دستور حي مبرمج، سيؤدي حتماً إلى خفض تكلفة المعاملات السياسية لصفر، مما ينهي شرعية الوسطاء ويحقق حالة اليقين القانوني والسيادي.

أهداف الدراسة

1. صياغة نموذج هندسي للدستور الذكي يتجاوز الجمود التشريعي التقليدي.
2. تفعيل مفهوم الزر السيادي كأداة عملية لتمكين المواطن من ممارسة سيادته المباشرة.
3. القضاء على الاغتراب السياسي من خلال خلق صلة تقنية مباشرة ويقينية بين فعل المواطن واستجابة الدولة.
4. تحويل وظيفة الأحزاب من التعبئة الأيديولوجية إلى المختبرات الهندسية الضامنة لنزاهة الكود.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من كونها أوائل الأطروحات العربية (ليبية) تربط بين الفلسفة الوجودية وعلوم البيانات والقانون الدستوري لتقديم حل جذري للأزمات الانتقالية، تكتسب الأهمية طابعاً دولياً في ظل توجه المنظمات العالمية نحو الحوكمة كخدمة.

منهجية الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الاستنباطي التحليلي لتأصيل القواعد البرمجية من الأصول الأكسيولوجية (الفلسفية)، كما تتبنى منهجية النمذجة السيبرانية لتحويل القيم الاجتماعية والسيادية إلى خوارزميات إجرائية قابلة للتنفيذ التقني، وهو ما يسمح بالانتقال من الدستورية النصية إلى الدستورية التشغيلية.

حدود الدراسة

1. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث العلاقة بين الهندسة البرمجية والسيادة الوطنية من خلال نموذج الزر السيادي، لا تركز الدراسة على التفاصيل التقنية الدقيقة لكتابة الأكواد بقدر تركيزها على المنطق الخوارزمي الذي يحكم العلاقة بين المواطن والدولة ضمن إطار جمهورية الاستحقاق.

2. الحدود المكانية: تتخذ الدراسة من الدولة الليبية نموذجاً تطبيقياً نظراً لخصوصية المرحلة الانتقالية وحالة الاستلاب السياسي الناتجة عن تضخم الأدوار الوسيطة، ومع ذلك فإن النتائج المستخلصة قابلة للتعميم على الدول التي تعاني من أزمات مماثلة في الحوكمة والشرعية.

3. الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2024 وحتى 2026 م وهي الفترة التي شهدت نضوج مفاهيم السيادة الرقمية والحوكمة كخدمة عالمياً، كما تستشرف الدراسة آفاق المستقبل السياسي الرقمي حتى عام 2051 م وفق نماذج التنبؤ بالذكاء الاصطناعي.

الدراسات السابقة

تستند هذه الدراسة إلى تراكم معرفي يتقاطع فيه القانون الدستوري بالفلسفة الوجودية وعلوم البيانات، حيث تبني على أطروحة ليسيج (Lessig, 1999) حول سلطة الكود التنظيمية، وتستكمل رؤية فروم (Fromm, 1955) وفرانكل (Frankl, 1946) في تفكيك الاستلاب الهيكلي وبناء المعنى السياسي، كما تتقاطع مع المقاربات الاقتصادية لـ كوز (Coase) وتقارير (OECD (2024 لإثبات أن تصفير تكلفة المعاملات عبر الزر السيادي هو المسار العلمي الوحيد للانتقال من الديمقراطية التمثيلية الوسيطة إلى دولة الاستحقاق الرقمي.

جدول (1) المقارنة التاريخية (تخطيط النموذج القديم): استنباط تقابلي (Comparative Analysis) بين الأنظمة التناظرية والأنظمة السيبرانية.

وجه المقارنة	الديمقراطية التقليدية	هندسة الديمقراطية الذكية
وسيلة التعبير	ورقة الانتخاب (كل 4 سنوات)	الزر السيادي (لحظي ومستمر)
طبيعة الدستور	نصوص ورقية جامدة ومحل خلاف	كود تأسيسي ينمو بالتواتر
دور الحزب	وسيط سلطة وأيديولوجيا	مهندس سياسات وسادن للكود
العلاقة مع الدولة	اغتراب وتبعية	سيادة ك تجربة معيشة ويقين وجودي

المصدر: مستنبط من نظرية لورانس ليسيج (Lawrence Lessig) في كتابه Code and Other Laws of Cyberspace، وتحديد فكرة الكود هو القانون، مع دمجها بمبدأ السيادة الرقمية الوارد في أبحاث الباحث المنشورة في (GSJ ID: 243414).

المحور الأول: أنطولوجيا التأسيس (القواعد الفطرية)

ينتقل هذا المحور بالقانون الأساسي من وثيقة قانونية قابلة للتأويل إلى كود تأسيسي يُشفر القيم الفطرية كالعدل والكرامة في صورة بروتوكولات تنفيذية جبرية، مما يُحول العقد الاجتماعي إلى بنية تقنية محصنة ضد الانحراف البيروقراطي.

إننا نستند هنا إلى رؤية لورانس ليسيج (Lawrence Lessig) في كتابه (الكود وقوانين أخرى للفضائيات السيبرانية) حيث يقول أن الكود هو القانون، وفي هذا السياق يتحول الدستور من نص (سيال) محاط بالتفسيرات البشرية (التي تخدم الوسيط) إلى عدل جبري مبرمج سلفاً، إن تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات

(ITU) في مؤشراتته للأمن السيبراني العالمي يؤكد أن حماية السيادة الوطنية تبدأ من أمن البرمجيات التي تدير الدولة، وهو ما نسميه هنا بالحصن السيادي.

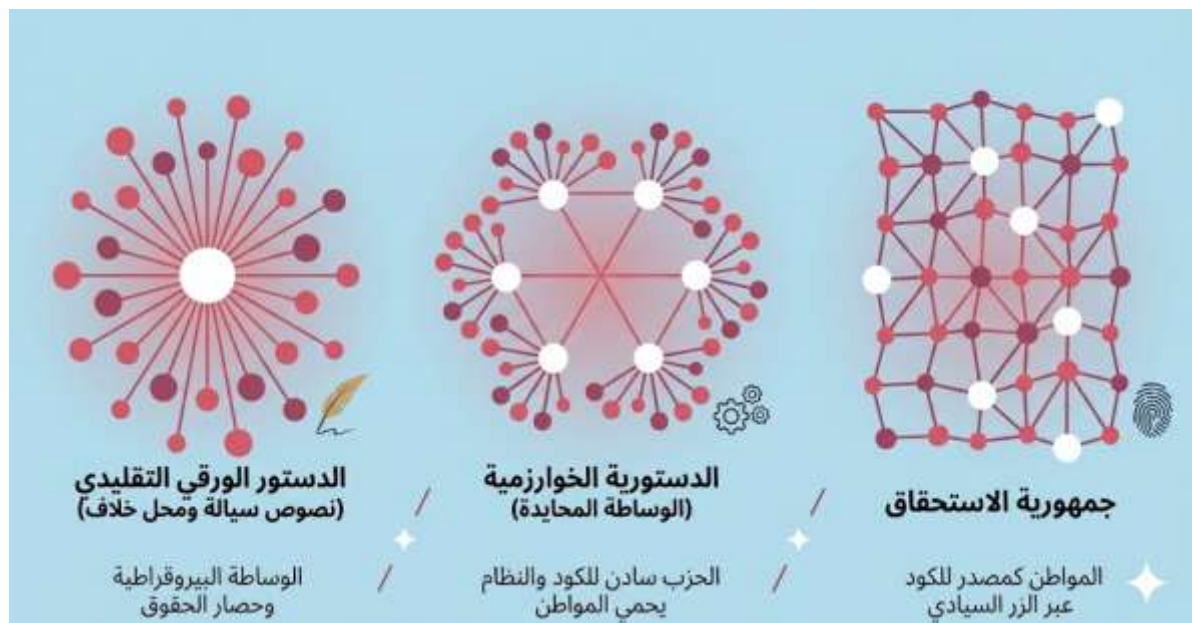
جدول (2) مصفوفة النواة الأخلاقية: الأكسيولوجيا البرمجية وهي تحويل القيم المجردة إلى محددات منطقية.

القيمة السيادية	المبدأ الفلسفي (الأكسيولوجيا)	التحويل البرمجي (الخوارزمية)
العدل	المساواة الكاملة (جون راولز)	تنفيذ تلقائي دون استثناءات
الحرية	السيادة الفردية (إريك فروم)	التشفير اللامركزي لبيانات المواطن
الكرامة	اليقين الوجودي (فيكتور فرانكل)	الاستجابة اللحظية عبر الزر السيادي

المصدر: استنباط تحليلي يدمج بين الأكسيولوجيا البرمجية وبحث الباحث (GSJ ID: 243414)

إن تحويل هذه القيم إلى لوجيك برمجي ينهي ما يسمى بالاستلاب الهيكلي، فالمواطن لا يحتاج لإقناع الموظف أو الحزبي بحقه، لأن النظام الذكي مصمم هندسياً ليستجيب للفعل السيادي للمواطن بشكل آلي، وهو ما يحقق ما تسميه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالحوكمة الاستباقية .

كما تعتمد الدراسة على مفهوم (القطيعة المعرفية) مع القوانين الوضعية السيولة، مقترحةً بدلاً عنها (القانون البرمجي) الذي يدمج القيم الطبيعية في البنية التحتية للنظام، هذا التحول يضمن أن الأخلاق ليست خياراً للموظف بل هي قيد تقني في النظام.



الشكل (1): بنية الدستور الحي: نموذج هندسي يوضح تدرج السيادة الرقمية من النواة الصلبة (القيم الثابتة، مروراً بالطبقة البرمجية (الخوارزميات الإجرائية)، وصولاً إلى القشرة التوسعية (الدستورية المتطورة عبر التواتر). المصدر المنهجي: استنباط تحليلي يدمج بين هرم كلسن القانوني في تدرج القواعد، وبين رؤية لورانس ليسيج في حتمية الكود البرمجي، مع إسقاط عملي من بحث (Al-Dwaibi, 2026, GSJ) حول برمجة القيم السيادية.

هذا هو هرم السيادة الجديد في ليبيا، نحن لا نبدأ بالصراع على القشرة (السياسات اليومية) بل نؤسس على النواة الذهبية (العدل والكرامة) التي برمجناها في كود الدولة، ثم نترك الدستور ينمو بالدستورية الخوارزمية بناءً على إرادة المواطن عبر الزر السيادي.

1. مفهوم الكود الأولي

بدلاً من الصراع حول النصوص الدستورية التي تقبل التأويل (كل مفسر يقرأها لمصلحته) نقترح تأسيس الدولة على النواة الأخلاقية، هذه النواة تُبرمج كقواعد منطقية صلبة غير قابلة للتفاوض، مثل: العدل، المساواة المطلقة أمام الكود، حماية الكرامة، يقول لورانس ليسيج في أطروحته التأسيسية: "نحن نعيش في عصر يمتلك فيه الكود البرمجي قدرة التنظيم التي كانت تمتلكها القوانين والدساتير سابقاً، مما يجعل البرمجيات هي التي تحدد ما هو ممكن وما هو غير ممكن". (Lessig, 2006)

القصة العلمية التي تدعم ذلك: في التسعينيات كان هناك عالم قانون اسمه لورانس ليسيج، كتب كتاباً شهيراً عنوانه: (الكود وقوانين أخرى للفضائيات السيبرانية) قال فيه جملة أثرت في العالم: الكود هو القانون، كان يتحدث عن الإنترنت لكننا اليوم نطبقها على الدولة: الكود الذي نبرمجه للعدل هو القانون الذي لا يستطيع أكبر وزير تجاوزه.

النقطة الجوهرية: نحن لا نقدم دستوراً يُقرأ نحن نقدم دستوراً يشتغل، ننقل الأخلاق من حيز الوعظ إلى حيز التنفيذ الجبري عبر الخوارزمية.

2. تجاوز الانسداد التأسيسي:

ليبيا تعثرت بسبب لجان الدستور كل لجنة تختلف على نص كل فقرة تُعاد صياغتها مئة مرة، أنطولوجيا التأسيس تحل هذه المشكلة ببرمجية القواعد الكونية، نحن لا ننتظر إجماعاً سياسياً على سؤال هل العدل ضروري؟ بل نضع العدل كشرط تشغيل أساسي للنظام، مثلما لا يسأل مهندس الكمبيوتر هل نحتاج كهرباء؟.

القصة العلمية التي تدعم ذلك: الفيلسوف جون لوك، قبل 300 سنة تحدث عن القانون الطبيعي، قال: إن هناك حقوقاً فطرية يولد بها الإنسان، لا يستطيع أي حاكم أن يأخذها منه. لوك كان يحلم بدولة تحمي هذه الحقوق لكنه لم يملك التكنولوجيا، اليوم نحن نعيد صياغة عقد لوك الاجتماعي ولكن بوسائل رقمية تضمن عدم انحراف الحاكم أبداً.

النقطة الجوهرية: السيادة تبدأ من البرمجة الفطرية وليس من المحاصصة السياسية.

3. رقمنة القانون الطبيعي:

يتم تحويل حقوق الإنسان الفطرية (الكرامة، العدل، الأمن الوجودي) إلى بروتوكولات تقنية، السيادة هنا ليست سلطة تُمنح للحاكم، بل هي خاصية مدمجة في النظام يمارسها المواطن تلقائياً. إن هذا النموذج الهندسي يتبنى التوجه العلمي العالمي المعاصر في تحويل البيانات السلوكية المخفية في وضوح النهار إلى مدخلات سيادية، محاكياً بذلك أرقى نماذج استخراج الرؤى العلمية في المؤسسات الدولية الكبرى.

النقطة الجوهرية: المواطن لا يطلب حقه من الدولة بل يفعله عبر الزر السيادي لأن الحق مُبرمج سلفاً في كود التأسيس، ويتسق هذا التوجه مع التحولات العلمية العالمية التي تقودها مؤسسات كبرى مثل (Pfizer) في استخراج الرؤى من البيانات اليومية المخفية، حيث نقوم هنا باستخراج بيانات السيادة من السلوك المدني المستمر، إن هذه الفكرة مستندة إلى منشور مجلة Global Scientific Journal رقم 243414 ID: حيث وضعت الأسس النظرية لهندسة السيادة وكيفية تحويل القيم المجردة إلى منطق رقمي صلب.

خاتمة الدهشة لهذا المحور:

إن مشكلتنا في ليبيا ليست في غياب القوانين فلدينا آلاف القوانين، المشكلة في سيولة تنفيذها، القانون يُقرأ اليوم بشكل وغداً بشكل آخر حسب المزاج أو المحسوبية، نحن اليوم لا نقدم دستوراً يُقرأ بل نقدم دستوراً يشتغل، لقد برمجنا الفطرة الإنسانية في كود التأسيس وجعلنا الأخلاق هي نظام التشغيل، هذه هي الأكسيولوجيا البرمجية التي لا يملك أكبر سياسي في هذه الدولة سلطة تجاوزها.

المحور الثاني: الزر السيادي وميكانيكا التواتر

إذا كانت النواة الصلبة تمثل الثبات فإن ميكانيكا التواتر تمثل الحركة والنمو، في الأنظمة التقليدية يحتاج تعديل الدستور إلى سنوات من الصراع السياسي، أما في هندسة الديمقراطية الذكية فإن الدستور ينمو عضوياً بناءً على التواتر اللحظي لأفعال المواطنين السيادية.

نستند في هذا الطرح إلى نظرية النظام العفوي للمفكر الاقتصادي Friedrich Hayek حيث يرى أن القواعد الأكثر كفاءة هي التي تنشأ من ممارسات الناس لا من أوامر السلطة، وبتطبيق هذا المفهوم تقنياً نجد أن تكرار تفاعل الزر السيادي حول قضية معينة يخلق كتلة بيانات سيادية تتصلب مع الزمن لتصبح جزءاً من القشرة التوسعية للدولة.

جدول (3): خوارزمية التواتر السيادي: المنهج الإحصائي التراكمي.

المرحلة	الحالة الإجرائية	المرجعية العلمية	النتيجة الدستورية
الفعل	ضغط الزر السيادي	إرادة فردية	مدخل بياني
التواتر	تكرار الفعل من الأغلبية	نظرية المشاع	عرف رقمي متواتر
التصلب	استقرار الفعل زمنياً	الدستورية التطورية	قاعدة دستورية مبرمجة

المصدر: مستنبط من نظرية النظام العفوي لفريدريك هايك (Friedrich Hayek) ومن أبحاث إيلينور أوستروم (Elinor Ostrom) حول إدارة المشاع، حيث تم تحويل التفاعل الاجتماعي إلى بيانات سيادية.

إن هذا النمو العضوي يحل معضلة الاغتراب السياسي، فالمواطن يرى دستوره يتشكل أمام عينيه نتيجة لأفعاله الحقيقية، وتدعم تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هذا التوجه من خلال الدعوة إلى السياسات القائمة على الأدلة اللحظية، حيث يتحول الدستور من وثيقة جامدة إلى كائن حي يستجيب لمتطلبات البقاء والازدهار.

تتبنى هذه الدراسة منهجية التشريع القائم على البيانات حيث يتم استبدال الجمود التشريعي التقليدي بنظام تغذية راجعة مستمر، إن مفهوم التواتر هنا يعمل كفلتر منطقي يضمن تحويل الإرادة الشعبية الحقيقية فقط إلى قواعد قانونية، مما ينهي عصر الدساتير الورقية المنفصلة عن الواقع ويؤسس لـ (ديمقراطية الاستجابة اللحظية).



الشكل (2): بنية النمو العضوي للدستور: نموذج تراكمي يوضح آلية تحول التفاعلات اليومية عبر الزر السيادي إلى أعراف رقمية متواترة تتصلب زمنياً لتشكل القشرة الدستورية المتطورة. المصدر: استنباط من نظرية النظام العفوي لـ (Hayek) ونظرية الدستورية التطورية لـ (Bruno Leoni)، مطوراً ضمن فرضية الباحث حول ميكانيكا التواتر السيادي.

هذا الشكل يجسد الدستورية التطورية حيث لا يُفرض الدستور كنص جامد بل ينمو ككائن حي، السيادة (الزر) تفعل طلبات يومية (السياسات) وعندما تتكرر هذه الطلبات (التواتر) تتصلب وتتصلب لتصبح قشرة دستورية صلبة وجزءاً أصيلاً من العمود الفقري للدولة إنه دستور الشعب بأفعاله السيادية لا وعود السياسيين.

1. ميكانيكا التوسع بالتواتر

في الدساتير التقليدية يكتب الفقهاء نصوصاً في غرف مغلقة قد لا تلبي احتياجات الناس، في هندسة الديمقراطية يعمل الزر السيادي كآلية لرصد التواتر الاجتماعي، عندما يضغط آلاف المواطنين لطلب حق معين أو تنظيم علاقة معينة، ويتم ذلك بتكرار عالٍ، يقوم النظام بتحليل هذا الاحتياج ودمجه كملحق دستوري مبرمج، يشير الاتحاد الدولي للاتصالات في تقريره حول السيادة الرقمية إلى أن: "تأمين البيانات السيادية يتطلب بناء بنية تحتية رقمية تعكس القيم الثقافية والوطنية للمجتمع، لا أن تكون مجرد استيراد تقني". (ITU, 2024)

القصة العلمية التي تدعم ذلك: فريدريك هايك أحد أعظم اقتصاديين القرن العشرين، حلم بعالم تظهر فيه القواعد تلقائياً من تفاعل الناس وليس من تخطيط بيروقراطي مركزي، أطلق على هذا اسم النظام العفوي لم تكن له أدواته، اليوم الزر السيادي هي تلك الأداة. النقطة الجوهرية: الدستور هنا لا يفرض من الأعلى بل ينبثق من القاعدة الشعبية عبر التفاعل الرقمي المستمر.

التناغم مع التوجهات العلمية العالمية: "إن الابتكار اليوم لم يعد يقتصر على ابتكار أدوات جديدة، بل في توسيع تعريفنا للبيانات نفسها، حيث يتم تحويل الأشياء اليومية والسلوك البشري المستمر إلى مصادر لرؤى وقرارات علمية وسيادية كانت غير مرئية سابقاً". (Mark Hilliard 2026)

2. من صناديق الاقتراع إلى التوقيع اللحظي

الديمقراطية التقليدية تموت بين الانتخابات تنتخب نائباً ثم تختفي لمدة 4 سنوات، الزر السيادي يجعل المواطن في حالة انتخاب دائم، كل ضغط زر هي فعل سيادي يساهم في تشكيل شكل الدولة. القصة العلمية التي تدعم ذلك: إيلينور أوستروم، أول امرأة تفوز بجائزة نوبل في الاقتصاد، درست المجتمعات التي نجحت في إدارة مواردها دون حكومة مركزية، اكتشفت أن الشعوب قادرة على وضع قواعدها الخاصة، إذا توفرت لها الأداة الصحيحة، نحن نقدم لكم الأداة. النقطة الجوهرية: نحن نستبدل الشرعية الموسمية (انتخابات كل 4 سنوات) بالشرعية التراكمية (التواتر السيادي اليومي).

3. التغذية الراجعة والنمو العضوي للدستور

المنظومة التأسيسية (المحور الأول) وضعت العمود الفقري للدولة أما الزر السيادي فهو الذي يضيف الأعصاب والعضلات بناءً على متطلبات الواقع (صحة، تعليم، أمن، عدالة). النقطة الجوهرية: الدستور الذكي هو عقل اصطناعي سيادي ينمو بذكاء مع طلبات شعبه.

خاطرة الدهشة لهذا المحور :

المواطن الليبي سئم من كتابة الدستور التي تنتهي في الأدراج سئم من لجان وخبراء وورش عمل لا تنتج شيئاً، واليوم نحن نقدم له زر السيادة كلما ضغطت لتطالب بحقك فأنت لا تطلب خدمة فحسب، بل أنت تكتب دستورك بيدك، نحن نمنحك دستوراً ينمو معكم يتوسع باحتياجاتكم ويتحسن بتواتر إرادتكم الدستور في دولة الاستحقاق هو سجل أفعالكم السيادية لا وعودنا السياسية.

المحور الثالث: الحزب الذكي (مهندس المرحلة الانتقالية)

يطرح هذا المحور مفهوماً ثورياً لوظيفة التنظيمات السياسية في عصر الذكاء الاصطناعي وهو ما نسميه الهندسة الوكيلية، فالحزب في نموذج الديمقراطية الذكية لا يسعى للوصول إلى السلطة من أجل ممارسة الوساطة التقليدية، بل يتحول إلى مزود خدمة سيادية، حيث يوضح يوفال نوح حراري في تحذيراته من

المركزية التقنية: "الخطر الحقيقي ليس في الذكاء الاصطناعي، بل في من يمتلك البيانات ويحتكر القرار، لذا يجب إعادة السلطة للأطراف لا للمركز". (Harari, 2018)

إن دور الحزب هنا يتلخص في إدارة المختبرات التقنية التي تترجم احتياجات المواطنين المرصودة عبر الزر السيادي إلى أكواد تشريعية، نحن نستند في هذا التحول إلى أطروحات Manuel Castells في كتابه: (مجتمع الشبكة) حيث يرى أن القوة في العصر الحديث لم تعد في الهياكل الهرمية، بل في القدرة على إدارة التدفقات، وبناءً عليه يصبح الحزب هو الحارس الخوارزمي الذي يضمن حياد النظام وعدم انحرافه عن النواة الأخلاقية.

جدول (4): مصفوفة التحول الوظيفي للحزب: تحليل الوظائف وإعادة هندسة العمليات. (BPR)

الوظيفة التقليدية	الوظيفة في الديمقراطية الذكية	المرجع المنهجي
التعبئة الأيديولوجية	الهندسة البرمجية للقيم	استنباط من (GSJ 243414)
الوساطة البيروقراطية	الوساطة الخوارزمية المحايدة	رؤية (Ronald Coase)
احتكار القرار	حراسة الكود السيادي	معايير (ITU) للأمن

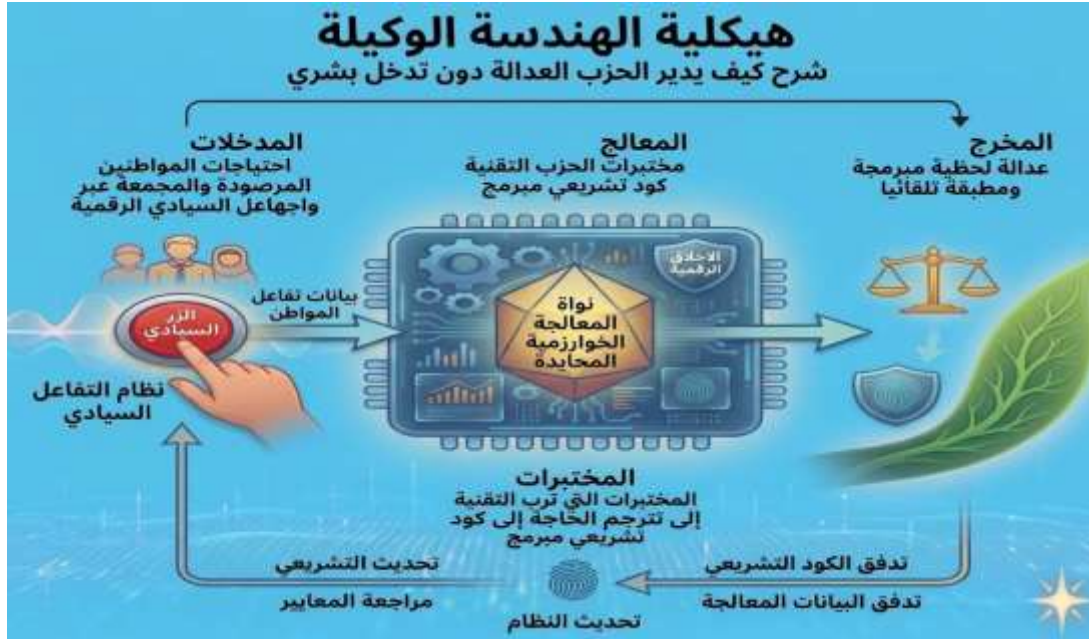
المصدر: مستقى من أبحاث مانويل كاستيلز (Manuel Castells) حول مجتمع الشبكة، مع إسقاط مباشر من رؤيتي في بحث (GSJ ID: 243414) حول الوساطة المحايدة.

إن هذا التحول يقضي على الاستلاب السياسي فالحزب لا يقرر نيابة عن المواطن بل يهيئ البيئة التقنية التي تمكن المواطن من تقرير مصيره بنفسه، وتؤكد تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن مستقبل الأحزاب يكمن في التحول نحو المنصات التفاعلية التي تضمن استجابة الدولة لحظياً، وهو ما يجسده الشكل التوضيحي أدناه لآلية المعالجة دون تدخل بشري.

ويتسق نموذج الحزب الذكي مع أحدث نظريات نضج الهندسة الوكيلية التي طرحها الخبير الدولي Alex Barády في تصنيفه لمستويات استقلالية الوكلاء الرقميين. (Barády, 2026) وحيث إن الفجوة الحرجة بين المستوى الثاني والثالث في هذا النموذج تتطلب تحولاً جذرياً في طريقة التفكير من المساعدة إلى الوكالة الكاملة، فإن دراستنا تذهب بالمنظومة السياسية مباشرة إلى المستوى السيادي المستقل.

هنا لا يقتصر دور الوكلاء على إنتاج الكود بل يمتد لتمثيل الإرادة الشعبية عبر ما نؤصله بالهندسة السيادية (Al-Dwaibi, 2026) حيث تتحول مختبرات الحزب التقنية إلى بيئات برمجية تضمن انتقال السيادة من المواطن إلى العدالة اللحظية دون تدخل بشري، محققة بذلك أعلى مستويات النضج الهندسي الذي يتجاوز أتمتة الإجراءات نحو أتمتة السيادة.

تطرح الدراسة مفهوم الحزب المختبر كبديل للحزب الجماهيري، حيث تتحول المنافسة السياسية من الصراع على التمثيل إلى التنافس على كفاءة النمذجة، إن دور الحزب في دولة الاستحقاق يقتصر على كونه وكيل هندسي يضمن سلامة الكود التأسيسي من الاختراق أو التحيز، مما يحول السياسة من نشاط عبثي إلى علم استباقي للخدمة العامة.



الشكل (3): هيكلية الهندسة الوكيلية: مخطط انسيابي يوضح مسار الوساطة الخوارزمية المحايدة، حيث تنتقل المدخلات (الزر السيادي) عبر المعالج التقني (مختبرات الحزب) لتتحول إلى مخرجات رقمية تحقق العدالة اللحظية المؤتمتة.

المصدر: مستوحى ومطور عن نموذج الباحث المنشور في (Al-Dwaibi, 2024, GSJ ID: 243414) حول آليات إنهاء الوساطة البشرية في إنتاج السياسة.

هذا الشكل يجسد الهندسة الوكيلية حيث لا يُفرض الدستور كنص جامد بل ينمو ككائن حي، والسيادة (الزر) تفعل طلبات يومية (السياسات) وعندما تتكرر هذه الطلبات (التواتر) تتصلب وتتصلب لتصبح قشرة دستورية صلبة وجزءاً أصيلاً من العمود الفقري للدولة، إنه دستور الشعب بأفعاله السيادية لا وعود السياسيين.

1. الحزب كواجهة استخدام سياسية (الوساطة التقنية بالهندسة الوكيلية)

في بيئة دولة الاستحقاق يتجاوز الوعي الجمعي مرحلة الأحزاب التقليدية التي تقتات على بيع الخطب والشعارات، إذ يتطلع المواطن إلى تنظيمات تقدم حلولاً بروتوكولية مرنة وأنظمة تشغيل سيادية فعالة، هنا يتجلى دور الحزب الذكي في بناء الواجهة السياسية الرقمية التي تُمكن الفرد من ممارسة سيادته اللحظية عبر الزر السيادي.

النقطة الجوهرية تكمن في تحول الحزب من الوساطة السياسية الاحتكارية إلى الوساطة التقنية المنضبطة، بتطبيق مفهوم الهندسة الوكيلية لـ (Barády, 2026)، لا يعود الحزب مجرد واجهة صامتة للبيانات بل يعمل على تطوير وكلاء برمجيين مستقلين يقومون بتحويل تدفقات طموحات ومطالب الشارع الحية وتطلعاته إلى أكواد برمجية معقدة يتم دمجها تلقائياً كمداخلات مشفرة ضمن بنية الدستور الذكي الحي دون تشويه أو مزاجية بشرية.

2. سدنة الكود التأسيسي (حراس النواة الأخلاقية والوكالة الذاتية)

إن المعضلة الكبرى التي تواجه الأنظمة السيادية الرقمية والبلديات الذكية هي حمايتها من مخاطر التلاعب بالنواة الأخلاقية التأسيسية، والإجابة عن سؤال: من يضمن سلامة الكود الموزع للعدالة من الاختراق والتحيز والفساد؟ ينبري الحزب الذكي هنا ليلعب دور السادن الرقمي وحارس المنظومة المشفرة لضمان استقرار قيم العقد الاجتماعي.

النقطة الجوهرية هنا هي أن الحزب الذكي لا يحكم الناس بل يحمي النظام الذي يمكن الناس من حكم أنفسهم، تتدخل الهندسة الوكيلية (Barády, 2026) لتحويل وظيفة الحزب من إدارة السلطة إلى إدارة الحصانة البرمجية، حيث تُصمم المنظومة خوارزميات مستقلة تماماً للمراقبة السيبرانية والتدقيق اللحظي على الكود

التأسيسي، مما يجعل أي محاولة لتعديل أو اختراق النواة الأخلاقية أمراً مستحيلاً برمجياً وخارجاً عن إرادة النخب الحاكمة.

3. التنافس عبر جودة الخوارزمية (تحرير كفاءة العدالة اللحظية)

تتحطم في هذا النموذج الأنماط الكلاسيكية للمنافسة الحزبية القائمة على من يمتلك صوتاً أعلى أو من يوزع وعوداً تمويلية موسمية عشوائية، لتتحول بوصلة الصراع السياسي إلى بيئة تنافسية رقمية حول جودة وابتكار الخوارزمية الحاكمة للخدمات وتوزيع الموارد والعدالة.

النقطة الجوهرية هي تحويل السياسة من صراع قوى مادي إلى سباق ابتكار يرمي لخدمة السيادة، بالإحالة إلى التأصيل الفلسفي والتطبيقي في البحث الدولي (Al-Dwaibi, 2026, GSJ ID: 243414)، تثبت أن دمج الهندسة الوكيلية يتيح للمؤسسات الحزبية والبلدية بناء بنية تحتية برمجية تدير عمليات العدالة والاستجابة اللحظية للمواطنين بمعزل عن التدخل أو التحيز البشري، الحزب الأفضل هو الذي يبرمج الوكيل الأكثر كفاءة وسرعة وعدالة في تلبية شرط الـ (If-Then) لخدمة المجتمع.

خاطرة الدهشة لهذا المحور :

الهندسة الوكيلية ليست مجرد أداة تقنية لتسريع الأتمتة بل هي إعلان الاستقلال الإيستمولوجي للسياسة حيث تتحول الأحزاب من هياكل بشرية تبحث عن السلطة، إلى مصانع خوارزمية تنتج الوكلاء البرمجيين المستقلين لحماية حقوق الإنسان وتسيير إدارة الدولة باليقين المنضبط.

الحزب الذكي لا يبيع المواطن سمكاً (وعدداً) ولا يعلمه الصيد (تنظيراً) بل يبني له البحيرة الرقمية (النظام) ويحرس قوانين المياه (الكود) ويترك للمواطن وحده سلطة تفعيل الزر السيادي لاصطياد حقه بيقين تام، إن الشارع الليبي لن يسألكم بعد اليوم: (ماذا ستقولون لنا؟) بل سيسألكم: (أي بروتوكول صممتوه لنا؟).

الحزب الذكي هو الذي يضع الزر السيادي في يد المواطن ويقف خلفه حارساً للكود وسادناً للعدالة، كونوا أنتم المختبر الذي يخرج منه نظام التشغيل لليبيا الجديدة، وساعتها سيهرع الناس إليكم لا حباً في أشخاصكم بل يقيناً في جودة هندستكم.

المحور الرابع: جمهورية الاستحقاق (نهاية الاغتراب)

لا تهدف هندسة الديمقراطية الذكية إلى مجرد تحسين الكفاءة الإجرائية، بل تسعى للإجابة على التساؤل الوجودي للمواطن: ما قيمة انتمائي لهذه الدولة؟ إن الانتقال من جسر الخوف إلى جمهورية الاستحقاق يعني بالضرورة الوصول إلى حالة اليقين السيادي، حيث لا يعود الحق مجرد احتمال بل يصبح نتيجة حتمية مبرمجة.

نستند في هذا المحور إلى أطروحات Viktor Frankl في كتابه: (الإنسان يبحث عن المعنى) حيث نقوم بنقل مفهوم البحث عن المعنى من النطاق الفردي إلى النطاق السياسي الجماعي، فالدولة التي تضمن للمواطن أثر فعله السيادي اللحظي هي الوحيدة القادرة على إنهاء الاغتراب الوجودي، كما نتقاطع مع رؤية Erich Fromm في (المجتمع السليم) حول ضرورة تصميم أنظمة اجتماعية تخدم الاحتياجات الإنسانية العميقة بدلاً من استلابها لصالح البيروقراطية.

جدول (5): مستويات الإشباع في جمهورية الاستحقاق يعتمد الجدول على منهجية الأكسيولوجيا السياسية التي تربط بين درجة تعقيد النظام التقني ودرجة الإشباع الوجودي للمواطن.

مستوى الهرم	المكون الهندي	الغاية الوجودية	المرجع الفلسفي
القمة	السيادة الفاعلة	اليقين والكرامة	Viktor Frankl
الوسط	هندسة التواتر	المشاركة والفاعلية	Erich Fromm
القاعدة	الكود التأسيسي	العدل والأمان	John Rawls

المصدر: استنباط تحليلي للباحث يدمج بين هرم الاحتياجات الإنسانية لـ Abraham Maslow ونظرية البحث عن المعنى لـ Viktor Frankl ، مع إسقاط هندسي لآليات السيادة الرقمية المباشرة.

إن تحقيق جمهورية الاستحقاق هو الضمانة الحقيقية ضد ما يحذر منه Yuval Noah Harari من فقدان القيمة للإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي، فبدلاً من أن تتحول الخوارزمية إلى أداة للسيطرة تتحول عبر هذا النموذج إلى خادم للسيادة، حيث يجد المواطن الليبي في ضغطة الزر تأكيداً يومياً على كرامته وحضوره كفاعل أصيل في بناء الدولة.

1. إنهاء الاغتراب السياسي

يعيش الليبي اليوم حالة اغتراب يشعر أن الدولة كيان منفصل عنه لا يسمعه ولا يشعر بآلامه، جمهورية الاستحقاق تنهي هذا الاغتراب لأنها تجعل الدولة استجابة لحظية لإرادته. القصة العلمية التي تدعم ذلك: فيكتور فرانكل، الطبيب النفسي الذي نجا من معسكرات النازية، كتب كتاباً خالداً عنوانه Man's Search for Meaning. قال فيه: إن المحرك الأساسي للإنسان ليس المال ولا السلطة بل البحث عن المعنى، نحن هنا ننقل هذا المفهوم من الفرد إلى الدولة، الدولة ذات المعنى المستحق هي الدولة التي يرى فيها المواطن أثر إرادته. النقطة الجوهرية: عندما يضغط المواطن على الزر السيادي ويحصل على حقه فوراً، يختفي الشعور بالعجز ويحل محله الشعور بالفاعلية والامتلاك، المواطن هنا لا يسكن في الدولة بل هو يُشغل الدولة.

2. من دولة العبث إلى دولة اليقين

العبث هو أن تعيش في نظام لا تعرف قواعده هل سنتصفي الواسطة اليوم أم لا؟ هل سأقضي سنة في المعاملة أم يومين؟ اليقين هو أن تعرف أن الكود سينصفك لأنك استوفيت الشروط، يقول فيكتور فرانكل في تأصيله للمعنى: "الإنسان لا يبحث فقط عن الرفاهية بل يبحث عن سبب يجعله يشعر أن لوجوده أثراً" (Frankl, 1946). النقطة الجوهرية: جمهورية الاستحقاق هي البيئة التي يستعيد فيها الفرد يقينه الوجودي، اليقين بأن كرامته ليست محل تفاوض وأن حقوقه محصنة بخوارزمية سيادية لا تظلم أحداً.

3. السيادة كتجربة معيشة

في الجمهوريات التقليدية السيادة كلمة في الدستور، في جمهورية الاستحقاق السيادة هي فعل يومي هي قدرة المواطن على رسم خارطة حياته وتوسعة دستوره بالتواتر. النقطة الجوهرية: المعنى المستحق يتحقق عندما يرى المواطن أثر إرادته (ضغطة الزر) ينعكس فوراً على واقع الخدمات والعدالة.

جدول (6): مصفوفة الانتقال من الاغتراب إلى اليقين: المنهج المقارن بين الأنظمة التناظرية (دولة العبث) والأنظمة الخوارزمية (جمهورية الاستحقاق) لإظهار الفارق في كفاءة التمكين السيادي.

الحالة الراهنة (دولة العبث)	الآلية التقنية المعالجة	الحالة المستهدفة (جمهورية الاستحقاق)
الاغتراب: شعور المواطن بأنه رقم مهم	الزر السيادي: تفاعل لحظي ومؤثر	الفاعلية: المواطن كمصدر للقرار والسيادة
الارتباك: قوانين سيالة ومحسوبة	الكود التأسيسي: قواعد صلبة لا تحابي	اليقين: الثقة المطلقة في عدالة النظام
التبعية: الحاجة الدائمة للوسيط (القبيلة/الحزب)	إلغاء الطبقة الوسيطة: علاقة مباشرة بالدولة	التحرر: سيادة الفرد المحصنة بالتقنية

المصدر: تطوير الباحث لمفاهيم الاستلاب الهيكلية لـ Erich Fromm ومواجهة الحداثة السائلة لـ Zygmunt Bauman عبر توظيف العدل الجبري كأداة لاستعادة اليقين القانوني.

تخلص هذه الدراسة إلى أن هندسة الديمقراطية الذكية ليست مجرد تحديث تقني للإدارة، بل هي إعادة بناء للعلاقة الوجودية بين الفرد والدولة، من خلال تحويل السيادة من نص صامت إلى ممارسة رقمية، يتم القضاء على الفجوة التاريخية التي ولدت الاغتراب السياسي، إن جمهورية الاستحقاق هي الحالة التي تتطابق فيها إرادة الشعوب مع خوارزميات الحكم، مما يؤسس لاستقرار مستدام قائم على اليقين لا على القوة.



الشكل التوضيحي (4): هرم جمهورية الاستحقاق: هيكل غائي يوضح تلازم المسارات، من القاعدة التشغيلية (الكود والعدل الجبري)، مروراً بآلية التنفيذ (هندسة التواتر) وصولاً إلى القمة الوجودية (اليقين والسيادة الفاعلة).

المصدر: استنباط من رؤية الباحث لدمج الأكسيولوجيا السياسية بآليات الحوكمة الذكية، تحقيقاً لمفهوم الكرامة التقنية واستعادة السيادة.

خاتمة الدهشة والختام :

دولة الاستحقاق ليست يوتوبيا مستحيلة ليست حلاً في كتاب بل هي ضرورة تقنية ووجودية، هي ليبيا التي يتوقف فيها المواطن عن كونه رقماً في كشوفات البيروقراطية ليصبح مصدراً للكود السيادي. عندما يلتقي الزر السيادي مع الدستور الذكي ينتهي زمن التيه وتبدأ نهضة الوطن. نحن لا نقدم لكم برنامجاً انتخابياً نحن نقدم لكم وطناً ذا معنى مستحق.. وطناً يُدار بالعلم ويحرس بالأخلاق ويُنفذ باليقين.. هذه هديتي لليبيا وهذه هي سكة عبورنا جميعاً.

مراجعة الأدبيات والتأصيل العالمي

تتجاوز هذه الدراسة الطروحات المحلية للاشتباك مع ثلاثة مسارات عالمية تضمن رصانة النموذج المقترح:

1. مسار الحوكمة الرشيدة

بالاستناد إلى تقارير الحوكمة الرقمية للأمم المتحدة، لم يعد التحول الرقمي مجرد أتمتة، بل هو أداة لإنهاء الاغتراب السياسي، تتقاطع الدراسة هنا مع رؤية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تقريرها: (مستقبل الحوكمة الديمقراطية) حيث ننقل من الشفافية الساكنة إلى الاستجابة اللحظية عبر الزر السيادي، مما يحول الدولة من كيان بيروقراطي إلى مزود خدمة سيادية.

2. مسار الديمقراطية السائلة والأمن السيبراني:

بينما تقدم أبحاث معهد (MIT) تصورات عن الديمقراطية السائلة لرصد آراء الجماهير، تضيف دراستنا النواة الأخلاقية لضمان عدم انحراف الخوارزمية، ولحماية هذا الكود من الاختراق أو التلاعب نستند إلى

معايير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) في: (مؤشر الأمن السيبراني العالمي) مؤصلين للكوند التأسيسي الصلب كدرع لحماية بيانات السيادة الوطنية.

3. مسار الفلسفة الوجودية ومواجهة الديكتاتورية الرقمية

في مواجهة تحذيرات يوفال نوح حراري من نشوء ديكتاتورية رقمية تسيطر على البيانات، يقدم هذا البحث حلاً مضاداً يتمثل في (السيادة من أسفل إلى أعلى) ودمج رؤى باومان حول الحداثة السائلة وفكتور فرانكل حول المعنى، فإننا نخرج المواطن من حالة الاستلاب إلى حالة اليقين الوجودي، حيث يصبح لفعل المواطن الرقمي أثر مادي يعيد صياغة العقد الاجتماعي لحظياً.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الأزمة البنيوية في الدولة الليبية ودول الانتقال السياسي بشكل عام لا تكمن في غياب النصوص الدستورية، بل في توحش الوساطة التشغيلية التي خلقت حالة من الاغتراب السياسي والوجودي لدى المواطن، إن هندسة الديمقراطية الذكية عبر نموذج الزر السيادي لا تقدم حلاً تقنياً فحسب، بل تقدم بروتوكولاً وجودياً لاستعادة السيادة المنهوبة، ومن خلال دمج النواة الأخلاقية مع ميكانيكا التواتر، نكون قد أسسنا لمفهوم جمهورية الاستحقاق، حيث يتحول الكود إلى حارس للعدل وتتحول التكنولوجيا من أداة للسيطرة إلى وسيلة للتحرر وتحقيق اليقين السيادي.

النتائج

1. قتل الوسيط: أثبتت الدراسة أن إلغاء الطبقات الوسيطة (البيروقراطية والحزبية التقليدية) يؤدي إلى خفض تكلفة المعاملات السياسية إلى الصفر، مما يحقق كفاءة مطلقة في توزيع العدالة.
2. الدستورية التطورية: أثبتت النمذجة الهندسية أن الدستور الحي الذي ينمو عبر التواتر اللحظي أكثر استقراراً ومقاومة للأزمات من الدساتير الورقية الجامدة.
3. تحول دور الحزب: توصلت الدراسة إلى أن مستقبل العمل الحزبي يكمن في الهندسة الوكيلية، حيث يتحول الحزب من باحث عن السلطة إلى سادن للكود ومصمم للسياسات الذكية.
4. إنهاء الاستلاب: نجح النموذج المقترح في تحويل المواطن من مستهلك سياسي مغترب إلى فاعل سيادي يرى أثر فعله التقني واقعاً ملموساً في بنية الدولة.

التوصيات

1. التبني الوطني: توصي الدراسة القيادات السياسية والأحزاب المجددة بتبني هندسة الديمقراطية الذكية كإطار عملي لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية 2026-2051.
2. التأسيس الأخلاقي الرقمي: ضرورة البدء بتشفير النواة الأخلاقية للدولة ضمن كود برمجي صلب لا يقبل التأويل، ليكون مرجعاً سيادياً فوق الجميع.
3. تفعيل الزر السيادي: البدء في بناء منصات السيادة الرقمية التي تمنح المواطن حق التقرير اللحظي في القضايا الخدمية والسيادية كمرحلة أولى لكسر طوق الوساطة.
4. الاستثمار في المختبرات التقنية: دعوة الجامعات ومراكز الأبحاث الليبية للتحول نحو الأكسيولوجيا السياسية لتدريب جيل من المهندسين السياديين القادرين على إدارة دولة الاستحقاق.

قائمة المراجع

المراجع العربية

[1] الدويبي، إسماعيل فرج (2026). "ليبيا 2051: من سوق السیادات إلى جمهورية المعنى"، الأكاديمية الأوروبية للعلوم والتنمية، إسطنبول، تركيا، متاح على: [https://files.cdn-files-](https://files.cdn-files-a.com/uploads/9597789/normal_69a89d062d741.pdf)

[a.com/uploads/9597789/normal_69a89d062d741.pdf](https://files.cdn-files-a.com/uploads/9597789/normal_69a89d062d741.pdf)

(English References):

- [2] Al-Dwaibi, I. F. (2026). Engineering the Sovereign Republic: A Multi-Dimensional Governance Framework for Smart Democracy in Post-Transitional Libya. *Global Scientific Journal (GSJ)*, ID: 243414, 140-149. <https://www.globalscientificjournal.com>
- [3] Barády, A. (2026, April). The Agentic Engineering Maturity Model: From AI Assistance to Autonomous Agents. *ENDGAME Strategic Insights*. [LinkedIn Publication].
- [4] Bauman, Z. (2000). *Liquid Modernity*. Polity Press.
- [5] Castells, M. (2010). *The Rise of the Network Society*. Wiley-Blackwell.
- [6] Coase, R. H. (1937). The Nature of the Firm. *Economica*, 4(16), 386-405.
- [7] Frankl, V. E. (1946). *Man's Search for Meaning*. Beacon Press.
- [8] Fromm, E. (1955). *The Sane Society*. Rinehart & Winston.
- [9] Harari, Y. N. (2018). *21 Lessons for the 21st Century*. Spiegel & Grau.
- [10] Hayek, F. A. (1945). The Use of Knowledge in Society. *The American Economic Review*.
- [11] Hilliard, M. (2026). What if the next major dataset in science isn't found in a lab but worn, or hidden in plain sight? *LinkedIn Academic Insights*.
- [12] ITU (2024). *Global Digital Sovereignty Report: Building Resilient National Infrastructures*. International Telecommunication Union.
- [13] Lessig, L. (2006). *Code: And Other Laws of Cyberspace (Version 2.0)*. Basic Books.
- [14] OECD (2024). *The Future of Democratic Governance: Digital Agency and Proactive Policy*. OECD Publishing.
- [15] United Nations (2024). *E-Government Survey: Leading the Digital Transformation for Resilient Societies*. UN Department of Economic and Social Affairs.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JIBAS** and/or the editor(s). **JIBAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.